المناهج العقلية (المنهج الاستدلالي- المنهج التحليلي- المنهج الجدلي)

ج-المنهج الاستدلالي

***مفهومه**

يمكن تعريف الاستدلال بأنه "البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، و يسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون اللجوء إلى التجربة، و هذا السير قد يكون بواسطة القول أو الحساب."[1]

بناء على ذلك، تعتبر الرياضيات العلم الأكثر استعمالا للمنهج الاستدلالي، غير أن هذا لا يمنع من استعماله في باقي العلوم الأخرى، لاسيما العلوم القانونية، فالقاضي يستعمل الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للنزاع المعروض أمامه، و ذلك عن طريق الاستدلال بما لديه من مبادئ قانونية وقضايا سابقة تم الفصل فيها[2].

***أنواع الاستدلال**

يجب التفرقة بين نوعين من الاستدلالات:

-الاستدلال كعملية أولية منطقية

هو البرهان الدقيق مثل القياس أو الحساب، فهو يدل على صدق النتائج لأنها تقوم على أساس التسليم بصدق المقدمات، بالتالي نستعمل البرهان في حال الحاجة لإثبات صدق النتائج.

-الاستدلال كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص. 35.

[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 139.

هو التسلسل المنطقي الذي يتم الانتقال من خلاله من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى، تستخلص منها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة، فهو عملية عقلية منطقية يقوم بها الباحث، لإثبات صحة المقدمات[3].

***الهدف من المنهج الاستدلالي**

لعل المنهج الاستدلالي الأكثر استعمالا في مجال العلوم القانونية، هو الاستدلال كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة، حيث يستخدمه كلا من المشرع و الفقيه و القاضي في تفسير و تحليل و تركيب وتطبيق المبادئ و القواعد و الأحكام القانونية العامة المجردة، و الملزمة و النافذة، خاصة في حالات السلطة المقيدة.

بناء على ذلك، يلجأ القاضي إلى قواعد و مبادئ و أحكام قانونية عامة و مجردة، ثابتة وآمرة موجودة مسبقا، كمبادئ و قضايا و مقدمات لمسلمات قانونية أولية و قبلية، ليجرب عقليا و يقيس ويستنبط على أساسها النتائج و الحلول و الأحكام، و ذلك بعد إجراء عمليات الإسناد القانوني والتكييف القانوني للظاهرة أو الواقعة أو النزاع المعروض أمامه.

كذلك، يستخدم الفقيه في شرحه و دراسته للقانون المنهج الاستدلالي، لتفسير القواعد و الأحكام القانونية النافذة و السارية المفعول.

حتى المشرع، يستخدم المنهج الاستدلالي، حين سنه للنص القانوني، و ذلك بالانطلاق من فلسفة وايديولوجية النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي المطبق داخل الدولة، فيلتزم بمضمونها وروحها، في سن النصوص القانونية[4].

***مبادئ الاستدلال**

1-البديهيات

---

[3] رشيد شميشم، نفس المرجع، ص. 140.

[4] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 59،60، 61.

هي قضية بينة بنفسها، عامة و صادقة لا تحتاج إلى برهنتها، مثلا : الكل أكبر من الجزء، الكل هو مجموع أجزائه.

2-المصادرات (المسلمات، الموضوعة)

هي قضية ليست بينة بنفسها، و هي تركيبية، يضعها العقل، و لا يمكن أن يبرهن على صحتها وإنما يطالب بالتسليم بصحتها، وصحتها تستبين من نتائجها، مثلا: الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع.

3-التعريفات

يتركب التعريف من شيئين هما المعرف(بكسر الراء) بمعنى الشيء المراد تعريفه، والمعرف(بفتح الراء) وهو القول الذي يحدد خواص الشيء المعرف (بكسر الراء)، فالتعريف إذن هو تعبير عن الهوية الحقيقية للشيء المعرَّف بمصطلحات مضبوطة، يجمع كل صفات الشيء و يمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه.

يختلف التعريف عن البديهيات والمسلمات، في أنه لا يعتبر قضية عامة و مشتركة، فهو يخص الشيء وحده دون غيره من الأشياء، وهو نهائي وثابت في العلوم الرياضية، ومتحرك ومتدرج في تكوينه في العلوم الطبيعية والإنسانية، لأن كثيرا من التعريفات في هذه المجالات لم تأت دفعة واحدة، بل بالتدرج بإضافة صفات جديدة إلى الصفات الموجودة سابقا، والتي يتم اكتشافها باللجوء إلى التجربة[5].

***أدوات المنهج الاستدلالي**

1-القياس

هو تحصيل حاصل، لعملية منطقية ينطلق من مقدمات مسلم بصحتها، ويصل إلى نتائج غير مضمونة الصحة، بحيث تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية.

2-التجريب العقلي

---

[5] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص. 210، 211.

هو قيام الإنسان بمناقشة الفروض و التحقيقات، لاستخلاص النتائج في عقله الباطن.

3-التركيب

هو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة للوصول إلى نتائج معينة[6].

هكذا، يمكن استنتاج أن المنهج الاستدلالي كان له تطبيقا واسعا في مجال العلوم القانونية، لاسيما في تفسير أصل و غاية الدولة، و القانون، السلطة، الأمة، الديمقراطية و الديكتاتورية، الثورة والقيادة، الحرب و السلم، و الجريمة.

كما للمنهج الاستدلالي أهمية في تدقيق كلام الشهود، و الوثائق لمعرفة مدى صحتها وفي إعداد الأبحاث و الدراسات القانونية، لأنه يقوم على الالتزام بالقواعد المنطقية، و تحليل الأفعال والتكييف للقضايا القانونية[7]، و تقديم الأسباب و الحجج و المبررات للتوصل إلى استنتاج ما[8].4

د-المنهج التحليلي

يقوم كلا من المنهج الاستقرائي، الاستنباطي و الاستدلالي على التحليل و التركيب، اللذين يعتبران من التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي.

يسمى المنهج التحليلي، كذلك، المنهج الاكتشافي أو منهج الاختراع، يهدف إلى الكشف عن الحقيقة.

يقصد به التفكيك العقلي للكل إلى أجزائه المكونة له، وعناصره المقيمة لبنيانه.

يذكر المنهج التحليلي دوما مقترنا بالمنهج التركيبي الذي يقوم على إعادة تأليف الجزئيات المعرفية و العلمية و تركيبها، فهما عمليتان عقليتان تقوم عليهما معظم المناهج.

يعتبر المنهج التحليلي طريقة تتم من خلالها تجزئة و تفكيك موضوع ما إلى أبسط عناصره، بهدف التمعن و التعمق في دراسته، يستعمل في الأبحاث القانونية من أجل استخلاص الأفكار والتمييز

---

[6] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص. 106.

[7] صلاح الدين شروخ، نفس المرجع، ص. 116.

[8] صالح طليس، المرجع السابق، ص. 37.

بينها، وإظهار خصائصها الأساسية [9]، فالتحليل طريقة تفسيرية يعتمدها الاستدلال والاستقراء والاستنباط.

***مقومات المنهج التحليلي**

يقوم المنهج التحليلي على مقومات ثلاث :

1-التفسير : و هو شرح الموضوع المراد دراسته، بتحليل نصوصه و تأويلها، حتى يتضح المشكل و تنكشف مبهماته، لتبدو بصورة واضحة متكاملة.

2-النقد : هو عملية رصد لمواطن الخطأ و الصواب، في موضوع علمي معين، يستند فيها الباحث على المبادئ و القواعد العلمية الثابتة، بهدف تقويم و تصحيح بعض المفاهيم و القضايا المتعلقة بذلك الموضوع.

3-الاستنباط : هو يهدف إلى وضع نظرية أو مبدأ في أي ميدان من ميادين العلوم[10]

هكذا، يمكن استنتاج أن المنهج التحليلي، يهدف إلى:

- التعرف على التركيب الداخلي للأشياء، أو المواد المحللة؛

-الكشف عن القوانين الناظمة للعلاقات الداخلية ؛

-التأكد من انتماء المادة، أو الفكرة المحللة؛

-التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التركيبات المعروفة سابقا؛
-الكشف عن طرق لتركيب مواد أو أفكار أخرى[11].

ه-المنهج الجدلي (الدياليكتيكي)

---

[9] صالح طليس، نفس المرجع، ص. 39.

[10] فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، منشورات الفرقان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة 1997، ص.96.

[11] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص. 161.

تقوم الجدلية على فكرة طبيعة الوجود، وهل المادة سابقة على الوعي، أم هي لاحقة له، وهل الوجود ثابت أو متغير، والقواعد التي تتحكم فيه، فانقسم الفلاسفة إلى فئتين منهم من يؤيد فكرة أن المادة سابقة عن الوعي، ومنهم من يرى العكس، ولكل حججه ومبرراته[12].

ظهر المنهج الجدلي على يد الفيلسوف اليوناني هيروقليطس، فهو صاحب نظرية : كل شيء يتحرك – يجري – يتغير، و دليل ذلك حسب وجهة نظره ، أنه حينما يدخل النهر مرة ثانية و يضع رجله في نفس الموضع الأول، سيتلمس ماء جديدا مختلفا ومغايرا للماء الذي سبق وأن التمسه المرة السابقة، لأن التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام، وقد اقتصر الدياليكتيك في عهد الإغريق على دراسة الأشياء والظواهر الطبيعية دون دراسة الظواهر والحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [13]، لكنه تطور وأصبح مهما في دراسة مختلف العلوم بما فيها العلوم القانونية.

وجدت عدة تعريفات لمصطلح الدياليكتيك، منذ القدم، أما في الوقت الحاضر فيشرح هذا المصطلح بموجب معنيين معنى عام و أخر خاص.

المعنى العام لمصطلح الدياليكتيك أو الجدل

هو علم يتناول القوانين العامة التي تتحكم في سير الطبيعة وتطورها، وفي المجتمع وتحولاته، وفي الفكر وآفاقه وفي أي ظواهر أخرى.

المعنى الخاص لمصطلح الدياليكتيك أو الجدل

هو المنهج الذي يدرس التناقضات القائمة في ماهية الأشياء[14].

بناء على ذلك، يبحث المنهج الجدلي عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة، طبقا للصراع الداخلي الذي يحدث لها، فهو يبحث عن الأجزاء التي تكون الظاهرة، ويدرس مدى تناقضها، ويبحث في إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة، ويحدث هذا التغير بقوانين تسمى قوانين الجدل.

قوانين الجدل

---

[12] صلاح الدين شروخ، نفس المرجع، ص. 139، ومايليها.

[13] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 153.

[14] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 154.

هي تلك الآليات التي يطبق بها المنهج الجدلي في دراسة الظاهرة، من حيث أجزاؤها أو عناصرها ليرى الباحث ما تحمله من بذور فنائها أو تحولها، فهو يدرس الماضي ويتنبأ بالمستقبل، يدرس سبب تغير الظاهرة في الماضي ويتنبأ بالمستقبل[15]، وقوانين الجدل ثلاثة هي كالتالي:

1-قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات

مضمونه أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتطور وتغير، وسبب هذا التحول هو القوة الدافعة والمحركة لحالة التغير والحركة في الأشياء و الظواهر، فكل شيء أو ظاهرة هو عبارة عن كتلة مترابطة من العناصر و الخصائص والصفات المختلفة والمتناقضة والمتضادة بطريقة تنابذ وتجاذب، وصراع، مما يؤدي إلى توليد طاقة وقوة داخلية دافعة لحركة التغير والتطور.

وصراع الأضداد إما يكون داخليا بين عناصر الشيء الواحد، أو خارجيا بين الأشياء والظواهر والعمليات بسبب التفاعل والتأثر والتأثير، مما يؤدي إلى إيجاد التوازنات في الأشياء والظاهر، ويعمل على تبدل وتطور هذه التوازنات بين الأشياء.

2-قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية

مضمونه أن الأشياء و الظواهر تتطور وتتبدل وتتحول نتيجة تبدل و تحول و تغير مستمر ومتدرج ومتسلسل في حالة وكمية الشيء أو الظاهرة، مثلا الحجم، المقدار، العدد، النطاق، ...إلخ، حتى يبلغ حدا معينا ومعيارا فاصلا، فيتحول ويتغير ويتطور، فتفنى الطبيعة و النوعية القديمة للظاهرة أو الشيء، و تحل محلها الطبيعة و النوعية الجديدة للظاهرة أو الشيء."، تسخين الماء يتحول بخار."

3-قانون نفي النفي

يسمى كذلك قانون التطور والتقدم في الأشياء، فعندما يصل التناقض ذروته تبدأ الظاهرة في الانفجار، وتبنى على آثارها ظاهرة تتألف من عناصر الظاهرة السابقة لكنها تختلف عنها، فبعد تناقض هذه العناصر، تتلاحم من جديد لتنفي وتتخلص من عيوب الظاهرة السابقة[16].

---

[15] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 169.

[16] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 170؛
مانيو جيدر، المرجع السابق، ص. 95، 69، 97، 98.

هكذا، يمكن استنتاج أن المنهج الجدلي ضروري ومهم في دراسة العلوم القانونية لاسيما في تفسير أصل وغاية الدولة، أصل وغاية القانون في المجتمع، في أصالة وتفسير السلطة و تحليل وظائفها و علاقتها بالقانون و الحرية، و الطبقات الاجتماعية و الصراع الطبقي[17].

كذلك، يؤدي المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع الاعتماد عليه في تفسير النظريات والفرضيات القانونية والخروج بالنتائج والحلول العلمية للإشكالات والمسائل القانونية.

فهو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وطبيعة القوى الدافعة لهذه الظواهر، وكيفية التحكم وقيادة مسار الظواهر، وكيفية التنبؤ بالنتائج والنهايات الجدية[18].

---

[17] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص. 220.

[18] مانيو جيدر، نفس المرجع، ص. 100.